مجلس حقوق الإنسان

مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة

الدورة الثالثة عشر

بيان جمهورية مصر العربية – جلسة مراجعة تونس

٢٢ مايو ٢٠١٢

السيدة الرئيس،

يرحب بداية وفد بلادي بالوفد الموقر للجمهورية التونسية برئاسة السيد ..... ، ويود أن يعرب عن اعتزازه بإلقاء هذا البيان خلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة لتونس وهي المراجعة الأولى لملفها لحقوق الإنسان في أعقاب ثورة الياسمين التي جسدت نضال الشعب التونسي العظيم من أجل حرياته وحقوقه الأساسية في مواجهة الظلم والاستبداد، وهي الثورة التي كانت وستظل مصدر إلهام للكثيرين.

السيدة الرئيس،

لقد اطلعنا باهتمام كبير على التقرير الوطني الذي تقدمت به تونس، ونود أن نسجل في هذا الصدد تقديرنا للجهود الحثيثة والمخلصة التي بذلتها السلطات التونسية منذ العام الماضي من أجل إحداث تطوير هيكلي في المنظومة المؤسسية لحقوق الإنسان في تونس. وقد جاء التقرير انعكاسا صادقا لهذا الجهد، ونود أن نثمن هنا على وجه الخصوص الإجراءات التي اتخذت للتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وجدية التقارير الدورية التي قدمتها الحكومة التونسية طبقا للالتزامات التي تعهدت بها، والنهج المنفتح في التعامل مع الهياكل الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى الجهد الملحوظ في مجال حماية حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

ونود أن نتقدم في هذا الإطار بالسؤال التالي إلى الوفد التونسي: ما هو حجم الاستجابة والتعاون الذي لقيه المسعى التونسي من أجل استرداد الأموال المنهوبة من الخارج، وذلك من جانب الدول التي توجد بها هذه الأموال وأيضا من جانب منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، وذلك في إطار ما نراه من رابطة واضحة بين استرداد هذه الأموال وتحسين حالة حقوق الإنسان خاصة في المجالات التنموية.

ختامًا، يود وفد مصر التقدم بالتوصيات التالية إلى حكومة تونس:

١. الاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء وبما يضمن تحقيق المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في مجالات العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
٢. اتخاذ المزيد من الخطوات الايجابية الرامية لتعزيز الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والصحية لذوي الاحتياجات الخاصة والشرائح الأكثر فقرا وكبار السن وسكان الريف.
٣. استمرار عملية إصلاح قطاع التعليم وبحيث يشمل كافة الفئات.
٤. المضي بخطى متسارعة في الإجراءات الرامية لاستعادة رؤوس الأموال في الخارج التي تم التحصل عليها من مصادر غير شرعية.

شكرا السيدة الرئيس.